EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين
(يونيو 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

مصطفى محمود

نسمة الخطيب

هيثم عمران

مراجعة

رضوى مجدي

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكاتٍ عدة؛ منها ما قد يُهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم، ويعرضهم للخطر، أو يتركهم لمصيرٍ مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها، كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز، أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك في أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين، يُمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يُدافع عنهم، وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة إلى الصحفيين والإعلاميين، للتذكرة بأنكم لستم وحدكم، وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المُثابرة، والالتزام بالمهنية قدر المُستطاع، والعمل دون خوفٍ أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يُدافع عنهم، وعن حريتهم، ويُقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين، في جمهورية مصر العربية.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين، التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم، وآخر التطورات بها، وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا؛ حيث يُقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين، عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم، وإعداد المذكرات، والأوراق القانونية، وتقديم المستندات اللازمة، وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها، والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين، بكافة طرق الطعن.
- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محامي الصحف والصحفيين، وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر، وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محاميها، لتقديم المساعدة القانونية، أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكلٍ دوري.
- **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين، الذين لم نتمكن من التواصل المباشر، أو غير المباشر معهم، أو مع محاميهم، والنشر بشكلٍ دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثم فإنه من خلال هذه النشرة؛ نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين، والتي تم اتخاذ إجراءاتٍ بشأنها، في الفترة من 1 إلى 30 يونيو 2020، ثم نقوم بعرض القضية، والتطورات التي حدثت بها، والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية، وتنتهي النشرة باستنتاجاتٍ وخاتمة.

وبسبب ما يحدث من طوارئ بسبب فيروس كورونا المستجد؛ فقد تعذر حضور الجلسات من قبل محامي المرصد في مواعيد جلساتهم المحددة، وذلك تنفيذًا لقرارات وزير العدل، الصادرة بتعليق الجلسات، لحين الانتهاء من الأزمة، وكانت الوحدة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والاعلام، تُتابع خطوة بخطوة أي مستجدات بشأن الجلسات والتأجيلات.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر يونيو.

الأسبوع الأول (1 – 7 يونيو)

1- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء, الموافق 26 نوفمبر 2019, تم القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافة مجدي, أثناء توجههما لسيارتهما, بأحد شوارع منطقة البحوث, ثم تم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم تم ترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء, الموافق 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معهما, وقررت حبسهما 15 يومًا, على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد, ويتم النظر في تجديد حبس "الصياد" أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم الدعم القانوني الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 1 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد حبسه 45 يومًا.

2- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سولافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: الصحفية محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القناطر نساء.
تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء, الموافق 26 نوفمبر 2019, تم القبض على الصحفية, وزوجها الصحفي حسام الصياد, من منطقة الدقي, وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم تم ترحيلهما إلى الموافق 27 نوفمبر 2019, تم واحد من مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا, التي حققت معهما, وقررت حبسهما 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, في القضية رقم 488 لسنة 2019.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وبث ونشر أخبار كاذبة.
مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض عليها, توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي, للاستفسار عن تواجدها, وعن الصحفي حسام الصياد, إلا أن القسم أنكر وجودهما, ومنع محامي المؤسسة من الدخول, ومن ثَمّ تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم, والتي بدورها أنكرت وجودهما, وفي اليوم التالي, توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا, لحضور التحقيقات, عقب ظهورهما.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
آخر تطورات القضية: في 1 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد حبسها 45 يومًا.

3- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.
نوع جهة العمل: جريدة قومية.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس، الموافق 28 نوفمبر 2019، تم إلقاء القبض على "شاكر" من منزله في طوخ، بمحافظة القليوبية، وبتاريخ 30 نوفمبر 2019، ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا، وخضع للتحقيق، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت الوحدة القانونية بالمرصد، بتقديم الدعم القانوني الصحفي، ومتابعة القضية إعلاميًا، وعلى مواقع الإنترنت.
آخر تطورات القضية: في 1 يونيو 2020، قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد حبسه 45 يومًا.

4- **رقم القضية:** (488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت, الموافق 12 أكتوبر 2019, تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة, وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت محامية "المرصد" بحضور جلسة التجديد مع الصحفي, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.
آخر تطورات القضية: في 1 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد حبسه 45 يومًا, على ذمة التحقيقات.

5- **رقم القضية:** (4295 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة ''العالم اليوم''.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل إقامته.
تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم'' البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة؛ إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014، حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين، والعاملين بالجريدة، وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني.وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها، حتى عام 2018، حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي، منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة، لإثبات واقعة استمرار العمل بها، وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات، التابع لمقر الشركة، وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين، وطردهم من مقر الجريدة، وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة، قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، والتعدي عليهم بالضرب والسب، إلا أنهم فُوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل، لإثبات واقعة الفصل التعسفي، وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الرابعة، استئناف عالي عمال (55 سابقًا)، المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي، وقد حضر أحد محاميّ ''المؤسسة'' مع صحفيي ''العالم اليوم'' منذ بدء الواقعة، وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي، وشكاوى مكتب العمل، حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة، وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة إلى الاستئناف، وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي، وتقديم المستندات، والأوراق القانونية اللازمة. وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامي ''المرصد''، وحُجزت للحكم في 5 أبريل 2020، وتم إيداع المذكرات قبل تاريخ الحكم.
آخر تطورات القضية: في 2 يونيو 2020، قررت الدائرة 55 استئناف عالي عمال الجيزة سابقًا (الرابعة حاليًا)، قبول الاستئناف شكلًا، ورفضه موضوعًا، وتأييد حكم أول درجة.

6- **رقم القضية:** (1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل: معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية, ببرنامج ''جو تيوب", بالتليفزيون العربي.
نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ الاثنين 30 سبتمبر 2019, تم القبض على الصحفية من منزلها, الكائن بمركز ملوي, في محافظة المنيا, , وفي اليوم السادس والثلاثين من القبض عليها, ظهرت الصحفية لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وتم التحقيق معها, على ذمة القضية 1480 لسنة 2019, وقررت النيابة حبسها 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وحددت النيابة للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه, جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019, وتم إيداعها بسجن القناطر نساء, وبالرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة, وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر, إلا أن الصحفية لم تحضر من محبسها في هذا اليوم, وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, وبث ونشر أخبار كاذبة, واستخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية, لبث ونشر هذه الأخبار, وارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.
الجهة المنظور أمامها القضية: مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفية, والحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفية.
آخر تطورات القضية: في 4 يونيو 2020, قررت الدائرة الخامسة جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار الشربيني, تجديد حبسها 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

الأسبوع الثاني (8 – 14 يونيو)

7- **رقم القضية:** (4840 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة ''العالم اليوم".
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة, إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014, حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, وهو ما يعد إجراءً غير قانوني. وظل العاملون بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها, حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي, منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة, لإثبات واقعة استمرار العمل بها, وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات, التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين, وطردهم من مقر الجريدة, وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب, إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة, وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية, استئناف عالي عمال الجيزة, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, وقد حضر أحد محاميّ ''المؤسسة" مع صحفيي ''العالم اليوم" منذ بدء الواقعة, وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي, وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة, وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة, إلى الاستئناف, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم المستندات, والأوراق القانونية اللازمة.
وبجلسة 9 مارس 2020, قدم محامي المرصد حوافظ المستندات, والدفاع الشفهي, وطلب حجزها للحكم, ولكن قررت هيئة المحكمة تأجيل القضية لجلسة 8 يونيو 2020, للاطلاع لطلب المستأنف ضده.
آخر تطورات القضية: في 8 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية عمال, تأجيل نظر القضية لجلسة 14 سبتمبر 2020, للإطلاع لطلب المستأنف ضده على ما قُدم والمذكرات.

8- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: إسلام جمعة.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة فيتو.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 29 يونيو 2018, قامت قوات الأمن بالقبض على ''جمعة'' من منزله, الكائن بمحافظة الجيزة, وبتاريخ 7 أغسطس 2018, ظهر ''جمعة'' لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق دون حضور محاميه, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
الطلبات: تم تقديم استئناف من قبل المحامي الخاص بالصحفي، وتمت متابعة الاستئناف من قِبل محامي المرصد, وجاء القرار برفض الاستئناف.
آخر تطورات القضية: في 9 يونيو 2020, قررت الدائرة الخامسة جنايات إرهاب, والمنعقدة في غرفة المشورة, المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار الشربيني، تجديد حبس إسلام جمعة 45 يومًا, على ذمة التحقيقات.

9- **رقم القضية:** (3793 لسنة 2019) عمال كلي.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عمرو الكاشف.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة وكالة أنباء الشرق الأوسط.
نوع جهة العمل: صحيفة قومية.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بدعوي مُقامة ضده, بعرض أمر فصله على المحكمة العمالية, حيث إنه كان يعمل في الجريدة بعقد عمل اعتبارًا من 1 فبراير 2010 إلى 29 يونيو 2011, بوظيفة محرر صحفي, وعُين بصفة دائمة اعتبارًا من 30 يونيو 2011, براتب شهري 270 جنيهًا, وقدم الصحفي شكوى في مكتب العمل بمنطقة عابدين, في 18 نوفمبر 2019, حملت الرقم 194, لعرض أمر فصله عن العمل, وذلك لتغيبه عن العمل بدون مبرر مشروع, من تاريخ 21 أكتوبر 2019.

جدير بالذكر أن الصحفي كان مقيد الحرية, من تاريخ 21 أكتوبر 2019, إلى 4 يناير 2020, على ذمة القضية رقم 18303 لسنة 2019 جنح شبين الكوم, وهذه القضية كان مُحدد لنظرها جلسة 24 فبراير 2020, وبعدها أُحيلت القضية للمحكمة.

الطلبات: رفض الدعوى المُقامة ضد الصحفي, والمُطالبة بتعويض مادي, ومستحقاته المالية عن الضرر المادي والأدبي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 15 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات, بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى, وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 14 يونيو 2020, قررت الدائرة 15 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية, التأجيل لجلسة 13 سبتمبر 2020, للإعلان بالتدخل الانضمامي, والإعلان بتعديل الطلبات بناءً على طلب المُدعي والمستندات.

10- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمد أبو زيد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: مُخلى سبيله.
تفاصيل القضية: بتاريخ 4 يونيو 2018، قامت قوات الأمن بمداهمة منزل "أبو زيد" في غيابه، وعند علمه بذلك قام باستشارة محامي الجريدة، فأشار عليه بأن يذهب لقسم الشرطة للاستعلام عن السبب، وفي 7 يونيو 2018، توجه "أبو زيد" بمفرده إلى قسم شرطة المعصرة للاستعلام، إلا أنه فُوجئ بقيام قوات القسم بالتحفظ عليه، واحتجازه دون سندٍ قانوني، ثم انقطعت أخباره، وحاولت عائلته معرفة مكان احتجازه فعلموا أنه محتجز بإحدى مقرات الأمن الوطني، وبعد التحقيق معه، سيتم الإفراج عنه، وهو ما لم يحدث.
وبتاريخ 24 يونيو 2018، ظهر "أبو زيد" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، وحُقق معه دون حضور محامين -حسب رواية شقيقه- وقررت النيابة حبسه احتياطيًا 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية كانت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت محامية المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، كما قامت بالحضور منذ أولى جلسات التجديد، على ذمة القضية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 9 يونيو 2020، قررت الدائرة الخامسة جنايات إرهاب، والمنعقدة في غرفة المشورة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار الشربيني، تجديد حبس محمد أبو زيد 45 يومًا، على ذمة التحقيقات، وفي يوم 14 يونيو، قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل الصحفي.

11- **رقم القضية:** (1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز ودنان.
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع "هاف بوست عربي".
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 فبراير 2018، أُلقي القبض على "ودنان" من محيط منطقة المنيب، بعد توقيف سيارة كان يستقلها، بصحبة أفرادٍ من عائلته، وذلك بعد إجراءه لحوارٍ صحفي مع المستشار هشام جنينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات، نُشر بموقع "هاف بوست عربي"، بتاريخ 11 فبراير 2018.
وفي 20 فبراير 2018، عُرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة، بتاريخ 7 مايو 2020، وبعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان، بضمان محل إقامته، في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله، فُوجئ محامي المرصد، بتاريخ 9 مايو 2020، بالتحقيق مع "ودنان" على ذمة قضية جديدة، وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019، بتهمة الترويج لارتكاب أعمال إرهابية، وتمت إعادة تدويره، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ويتم النظر في أمر تجديد حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 9 مايو 2020، تم تدويره بعد إخلاء سبيله في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، بتهمة الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، وقررت نيابة أمن الدولة حبسه 15 يومًا، على ذمة التحقيقات، وحتى نهاية شهر يونيو، جددت نيابة أمن الدولة حبسه 15 يومًا، بشكلٍ دوري دون حضوره، أو حضور أي فرد من فريق دفاعه.

12- **رقم القضية:** (1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.
المهنة بالتفصيل: صحفي حر.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018, ألقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة, كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل, ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, في 15 فبراير 2018, وخضع للتحقيق على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, واستكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه, في 21 فبراير 2018, وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 7 مايو 2020, قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته, وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم, تمت إعادة تدويره, وظهر بنيابة أمن الدولة, بتاريخ 9 مايو 2020, على ذمة قضية جديدة, وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 9 مايو 2020, تم تدويره بعد إخلاء سبيله, على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, بتهمة الترويج لارتكاب جرائم إرهابية, وقررت نيابة أمن الدولة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, وحتى نهاية شهر يونيو, جددت نيابة أمن الدولة حبس الصحفي 15 يومًا بشكلٍ دوري, بدون حضور المتهم, أو أي من أفراد فريق دفاعه.

الأسبوع الثالث (15 – 21 يونيو)

13- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة "تواصل" الإلكترونية السعودية, والمندوب الإعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (طرة سابقًا).
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019, قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على "يسري" من مطار القاهرة, أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة العربية السعودية, وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, في 3 يوليو 2019, وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميًا بـ "المحور الإعلامي لجماعة الإخوان", وقررت النيابة حبسه 15 يومًا, على ذمة التحقيقات, ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام القانون والدستور, بث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: تقوم محامية "المرصد" بالحضور مع الصحفي، منذ أول جلسة تجديد, وتُقدم الدفاع الشفهي والكتابي, والطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
آخر تطورات القضية: في 15 يونيو 2020, قررت المحكمة تجديد حبس الصحفي 45 يومًا أخرى.

14- **رقم القضية:** (502 لسنة 2020) مستعجل القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي تحصلت عليه الصحفية مروة نبيل في القضية رقم 641 لسنة 2017, والمُقيدة برقم 1032 لسنة 136ق, والتي تم الحكم فيها بإلزام المُدعي عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمُدعية مبلغ وقدره 5000 (خمسة آلاف جنيه), تعويضًا عما لحقها من أضرارٍ مادية وأدبية, جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل, ومبلغ وقدره 1000 جنيه مقابل مُهله الإخطار, ومبلغ وقدره 1225 جنيه مقابل رصيد الإجازات.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مستعجل, محكمة عابدين.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم المرصد المصري بإجراءات التنفيذ, وأثناء التنفيذ تم عمل الإشكال المُقام من محمد سليمان علي, مدير تحرير جريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع), ضد مروة نبيل عبد الفتاح, وقُيد برقم 502 لسنة 2020, الدائرة الثانية مستعجل القاهرة رول 2, جلسة الأحد 22 مارس.
آخر تطورات القضية: في 21 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية مستعجل القاهرة, تأجيل نظر الإشكال المُقيد برقم 502 لسنة 2020, لجلسة 19 يوليو 2020 أجل إداري, تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم, وذلك في الإشكال المُقام من محمد سليمان علي, مدير تحرير جريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع), ضد مروة نبيل عبد الفتاح.

الأسبوع الرابع (22 – 28 يونيو)

15- **رقم القضية:** (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع "بطولات".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.

الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).

تفاصيل القضية: في تمام الساعة الثالثة من عصر يوم 28 يونيو 2018, ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي حسام مصطفى من منزله بالعياط, وبتاريخ 14 يوليو 2018, ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 27 نوفمبر 2018, تم استكمال التحقيقات معه, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه, أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي, ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس, وقدم محامي المرصد الأرشيف الصحفي الخاص به, والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم, وأقر محامي المؤسسة أمام المحكمة, بأن المتهم, صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط, وأن آخر خبر قام بتحريره, بتاريخ 27 يونيو 2018 -أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبرًا رياضيًا, لا يُمكن أن يُمثل خطرًا على الأمن والسلم العام.

آخر تطورات القضية: في 3 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد حبسه 45 يومًا, على ذمة التحقيقات.

وفي 23 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار محمد سعيد الشربيني, التأجيل لجلسة 5 يوليو 2020, لتعذر حضور المتهمين.

16- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع ''مصر العربية''.
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني : محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات, بسجن القناطر رجال.
تفاصيل القضية: بتاريخ 3 أبريل 2018, قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع ''مصر العربية''، الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت بإلقاء القبض عليه, وتشميع المقر, واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018, عُرض على نيابة الدقي, على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي, ووجهت له اتهامات باستخدام برامج غير أصلية, وإدارة موقع بدون ترخيص, وقررت النيابة حبسه, لحين ورود تحريات الأمن الوطني.
وفي صباح اليوم التالي, وردت تحريات الأمن الوطني, والتي سُطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين, ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع ''مصر العربية''، من شأنها تكدير الأمن والسلم العام, والتحريض على التظاهر كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار, من نيابة أمن الدولة العليا, في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميًا بـ ''الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين''، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10 آلاف جنيه مصري، على ذمة القضية الأولى، وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا, على ذمة قضية أخرى، وهي القضية رقم 441 لسنة 2018, وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من ''النيويورك تايمز''، نشره الموقع بعنوان: ''المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات''.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يُتخذ بِشأنها قرار بعد, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات, المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي من المؤسسة مع المتهم, منذ القبض عليه والتحقيق معه, ومَثُل بكل جلسات التجديد السابقة, بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي. وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه, هو مجرد خبر مترجم من ''نيويورك تايمز''، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر, نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه, من باب الحيادية, وعرض الرأي والرأي الآخر, وهذا هو جوهر العمل الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 3 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب), المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجي, تجديد حبسه 45 يومًا, على ذمة التحقيقات, وفي 23 يونيو, قررت ذات الدائرة, برئاسة المستشار محمد سعيد الشربيني, التأجيل لجلسة 5 يوليو, لتعذر حضور المتهمين.

17- **رقم القضية:** (1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي مكتب "الجزيرة" بالقاهرة سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات، بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016، كان قد تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة، وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا، حيث وُجِهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة، وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية، حتى جاء قرار محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، في 21 مايو 2019، باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية، وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة، لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله، إلا أنه فُوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا، بتاريخ 25 مايو 2019، على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019، والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نُسبت إليه بالقضية الأولى، وحتى الآن مازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي، منذ قرابة الثلاثة أعوام.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يُتخذ بِشأنها قرار حتى الآن، ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات، المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 3 يونيو 2020، قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب)، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجي، تجديد حبسه 45 يومًا، على ذمة التحقيقات.
وفي 23 يونيو 2020، قررت ذات الدائرة، برئاسة المستشار محمد سعيد الشربيني، التأجيل لجلسة 5 يوليو 2020، لتعذر حضور المتهمين.

18- **رقم القضية:** (39418 لسنة 72 ق).
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: المرصد المصري للصحافة والإعلام.
ضد: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.
تفاصيل القضية: انضم المرصد المصري للصحافة والإعلام, للطعن المرفوع من رئيس تحرير جريدة المشهد, مجدي شندي, ضد المجلس الأعلى للإعلام, حيث فوجئ الطاعن بصفته وسائر العاملين بمهن الإعلام والصحافة, بجميع روافدها, وصورها المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية, بل وغيرهم ممن لديهم صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي, بأن المطعون ضده بصفته قد أصدر القرار رقم 16 لسنة 2019, بإصدار لائحة الجزاءات والتدابير, التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام, والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, الصادر بقانون رقم 180 لسنة 2018, وهي اللائحة التي اتسمت بانتهاك للدستور, والقانون رقم 180 لسنة 2018, مخالفةً إياهما على النحو الذي يصيب كل الجزاءات التي وردت بها بعدم الدستورية, وطلب الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار رقم 16 لسنة 2019, من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام, وما يترتب عليه من آثار, مع تنفيذ الحكم بمسودته بدون إعلان, وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون عليه, وتنفيذ الحكم بمسودته دون إعلان.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مفوضية – مجلس الدولة.
آخر تطورات القضية: في 25 يونيو 2020, قررت الدائرة الثانية مفوضية, حجز الدعوى للتقرير.

19- **رقم القضية:** (1966 لسنة 2018) كلي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: دينا حسين.
المهنة بالتفصيل: محررة بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة، حيث ترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018، توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية، إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم، برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثرٍ رجعي، منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يُعد إجراءً غير قانوني، إذ لابد من إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة، لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: خبراء جنوب الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى، وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: في 25 يونيو 2020، قررت الدائرة الثانية عمال كلي الجيزة، تأجيل نظر القضية لجلسة 13 أغسطس 2020، للإعلان بورود التقرير وكلفت المدعية.

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

يُمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية، فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة، قد احتلت المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 42.10% من إجمالي القضايا، بواقع 8 قضايا، وبالمرتبة الثانية؛ جاءت قضايا الفصل التعسفي، بنسبة بلغت 21.05%، بواقع 4 قضايا، وفي المرتبة الثالثة؛ جاءت قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها وبث أخبار كاذبة، بنسبة بلغت 15.78%، بواقع 3 قضايا، وفي المرتبة الرابعة؛ جاءت قضايا الترويج لارتكاب جرائم إرهابية، بنسبة بلغت 10.52%، بواقع قضيتين، وفي المرتبة الخامسة والسادسة؛ تساوت قضيتي: احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي، وقضية طعن ضد قرارات المجلس الأعلى للإعلام، بنسبة 5.26% لكلٍ منهما، بواقع قضية لكلٍ منهما.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

11
دوائر جنايات الإرهاب

2
نيابة أمن الدولة العليا

3
دوائر العمال

1
دوائر استعجال

1
مجلس الدولة

1
خبراء جنوب الجيزة

جاءت بالمرتبة الأولى؛ دوائر جنايات الإرهاب, والتي نظرت 11 قضية, بنسبة 57.89% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثانية جاءت دوائر العمال والتي نظرت 3 قضايا بنسبة 15.78%, وفي المرتبة الثالثة؛ جاءت نيابة أمن الدولة العليا, بواقع قضيتين, بنسبة حوالي 10.52% لكلٍ منهما, من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الرابعة والخامسة والسادسة؛ جاءت دوائر الاستعجال ومجلس الدولة وخبراء جنوب الجيزة, بواقع قضية لكلٍ منهم بنسبة 5.26% لكلٍ منهم.

خامسًا: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:

جاءت قرارات تجديد الحبس على ذمة التحقيقات في المرتبة الأولى، بواقع 9 قرارات، بنسبة بلغت 47.36% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية؛ جاءت قرارات تأجيل نظر القضية بنسبة 31.57%، بواقع 6 قرارات، وتساوت كل من المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة؛ بنسبة 5.26% لكل قرارٍ منهم، بواقع قرارٍ واحد لكلٍ منهم، وكانت القرارات تأجيل إداري، وإخلاء سبيل بضمان محل الإقامة، وقبول الإستئناف شكلًا ورفضه موضوعًا، وحجز الدعوى للتقرير.

وختامًا، فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة ''المرصد المصري للصحافة والإعلام''، خلال شهر يونيو 2020، ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين، الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام، كما يؤكد على أنه مُتاح دائمًا، لكل من يرغب في استشارة قانونية، تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي، وسيظل ''المرصد المصري للصحافة والإعلام'' مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.